آليات مكافحة الجريمة الإدارية غير العقابية في العراق ومصر

الدكتور محمود مير خليلي
جامعه طهران فرع فارابي : قانون عام
Mahmoud.ir@gmail.com

طالب الدكتورة/ حسين علي حسن الفتلاوي
جامعه طهران فرع فارابي : قانون عام
husein6677ali6677@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الجريمة الإدارية، الآليات غير العقابية، الرقابة الإدارية، الشفافية، النزاهة، كشف الذمة المالية، العراق، مصر.

كيفية اقتباس البحث

خليلي ، محمود مير ، حسين علي حسن الفتلاوي، آليات مكافحة الجريمة الإدارية غير العقابية في العراق ومصر ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Mechanisms for Combating Non-Punitive Administrative Crime in Iraq and Egypt

Dr. Mahmoud Mir Khalili
Farabi University of Tehran: Public Law

PhD Student/ Hussein Ali Hassan Al-Fatlawi
Farabi University of Tehran: Public Law

Keywords : Administrative Crime, Non-Punitive Mechanisms, Administrative Oversight, Transparency, Integrity, Financial Disclosure, Iraq, Egypt.

How To Cite This Article
Khalili, Mahmoud Mir, Hussein Ali Hassan Al-Fatlawi, Mechanisms for Combating Non-Punitive Administrative Crime in Iraq and Egypt, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research aims to review and analyze non-punitive mechanisms for combating administrative crime in both Iraq and Egypt, focusing on a comprehensive approach that integrates preventive measures and non-penal interventions, rather than relying solely on traditional punishment. Both countries adopt an integrated system designed for administrative prevention, deterrence, and the protection of public interest. These preventive mechanisms are centered around three core pillars. Firstly, administrative and financial oversight, both ex-ante and ex-post, serves as the primary line of defense for prevention. This is carried out through independent regulatory bodies: in Iraq, the Commission of Integrity and the Federal Board of Supreme Audit play this role, while in Egypt, the Administrative Control Authority and the Central Auditing Organization fulfill this function. Secondly, enhancing transparency and integrity in

public administration involves implementing financial disclosure for officials as a preventive measure to uncover illicit enrichment, protecting whistleblowers, and establishing codes of conduct for public service. Thirdly, awareness and education initiatives aim to raise societal and professional consciousness about the risks of corruption.

Despite shared philosophical foundations and identical international commitments in combating corruption, significant differences emerge in practical implementation. Sources indicate that Iraq's anti-corruption system is negatively affected by its political quota system (Muhasasa) and weak coordination among regulatory bodies, which diminishes its effectiveness. In contrast, Egypt presents a relatively more centralized and stable model, with a strategic orientation towards proactive prevention and broadening the scope of preventive criminalization. It is concluded that the effectiveness of non-punitive mechanisms hinges upon genuine political will, the independence of regulatory institutions, and their capacity to operate free from pressure.

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى استعراض وتحليل آليات مكافحة الجريمة الإدارية غير العقابية في كل من العراق ومصر، مركزاً على النهج الشامل الذي يجمع بين الإجراءات الوقائية والتدابير غير العقابية، بدلاً من الاقتصار على العقاب التقليدي، ويتبنى كلا البلدين منظومة متكاملة تهدف إلى الوقاية والردع الإداري وحماية المصلحة العامة، وتتمحور هذه الآليات الوقائية حول ثلاثة محاور أساسية. أولها، الرقابة الإدارية والمالية، بنوعيها المسبق واللاحق، التي تُعدّ خط الدفاع الأول للوقاية، ويتم ذلك عبر أجهزة رقابية مستقلة؛ ففي العراق، تبرز هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية الاتحادي، بينما في مصر، تقوم هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات بهذا الدور، ثانيًا، تعزيز الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة، وتتضمن هذه الآلية تطبيق الإفصاح عن الذمة المالية للمسؤولين كإجراء وقائي لكشف الكسب غير المشروع، وحماية المبلغين، ووضع مدونات السلوك الوظيفي، ثالثًا، التوعية والتثقيف لرفع الوعي المجتمعي والمهني بمخاطر الفساد، وعلى الرغم من تشابه الأسس الفلسفية وتطابق الالتزامات الدولية في مكافحة الفساد، تظهر اختلافات جوهرية في التطبيق العملي. تشير المصادر إلى أن منظومة المكافحة في العراق تتأثر سلبًا بنظام المحاصصة السياسية وضعف التنسيق بين الهيئات الرقابية، مما يقلل من فعاليتها. في المقابل، تقدم مصر نموذجاً أكثر مركزية واستقراراً نسبياً، مع توجه استراتيجي نحو الوقاية المسبقة وتوسيع نطاق التجريم الوقائي. ويُستخلص أن فعالية الآليات غير العقابية

تتوقف على توفر الإرادة السياسية الصادقة واستقلال المؤسسات الرقابية وقدرتها على العمل بعيداً عن الضغوط.

مقدمة

أولاً: بيان الموضوع

يمثل موضوع مكافحة الجريمة الإدارية تحديًا معقدًا يتطلب نهجًا شاملاً يتجاوز الاقتصار على العقوبات التقليدية. يتناول هذا البحث تحليل واستعراض آليات مكافحة الجريمة الإدارية غير العقابية في كل من العراق ومصر، مركزًا على التدابير والإجراءات الوقائية والاحترازية التي تهدف إلى حماية المصلحة العامة والردع الإداري. وتتمحور هذه الآليات غير العقابية حول محاور أساسية، أبرزها الرقابة الإدارية والمالية كخط دفاع أول للوقاية، ودور تعزيز الشفافية والنزاهة، وآليات التوعية والتثقيف كأدوات لرفع الوعي المجتمعي والمهني.

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في معالجة إحدى أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات المعاصرة، وهي الجريمة الإدارية والمالية التي أصبحت مشكلة خطيرة ومنتشرة بصورة كبيرة، وتُعدّ العدو الأكبر للشعوب وتحديًا هائلاً أمام تحقيق الاستقرار والتنمية. إن مكافحة هذه الظاهرة تُعدّ ضرورة ملحة لتحقيق تحسينات ملموسة في الأداء الحكومي وضبطه. ويبرز البحث أهمية التركيز على السياسة الوقائية باعتبارها المنهج الأمثل في تحييد الخطورة الإجرامية الكامنة في شخص الموظف الفاسد، واستعراض التدابير غير العقابية التي تهدف إلى إصلاح الموظف وإعادة تأهيله بدلاً من اللجوء المفرط إلى العقوبات السالبة للحرية. وتُعدّ المؤسسات الرقابية جزءًا أساسيًا تضمن تنفيذ القوانين وتنظيم الأداء الحكومي.

ثالثاً: إشكالية البحث

على الرغم من إدراك كل من العراق ومصر لأهمية تبني منظومة متكاملة من التدابير غير العقابية لمكافحة الفساد، وصادق كلاهما على الاتفاقيات الدولية التي تلزم بذلك، إلا أن فعالية هذه الآليات تواجه تحديات مؤسسية وسياسية كبرى. لذلك، تتبلور إشكالية البحث في التساؤل الآتي:

ما هي ماهية وتصميم آليات مكافحة الجريمة الإدارية غير العقابية المعتمدة في كل من العراق ومصر، وما مدى قدرة هذه الآليات (من رقابة وشفافية ونزاهة وتوعية) على تحقيق الردع والوقاية الفعالة في ظل التحديات السياسية والمؤسسية التي تواجه استقلاليتها وتطبيقها العملي؟

رابعاً: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية المستمدة من الإشكالية المطروحة، وأهمها:

١.استعراض وتحليل الآليات الوقائية لمكافحة الجريمة الإدارية من منظور شامل.

٢.التركيز على أهمية الرقابة الإدارية والمالية ودورها في الحماية من الفساد، ودور الشفافية والنزاهة والتوعية والتثقيف كعناصر أساسية لبناء بيئة إدارية سليمة.

٣.تحليل دور المؤسسات الرقابية في كلا البلدين في ضمان الشفافية والمساءلة.

٤.دراسة المشكلات والعوائق التي تعيق عمل الأجهزة الرقابية في العراق ومصر، مثل التدخلات السياسية وضعف التنسيق بين الجهات المختصة.

٥.الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين العراقي والمصري في تصميم وتطبيق الآليات غير العقابية.

خامساً: خطة البحث

تكمن خطة البحث إلى تحليل آليات مكافحة الجريمة الإدارية غير العقابية في العراق ومصر، استناداً إلى النهج الشامل الذي يجمع بين الإجراءات الوقائية والردع الإداري. يركز المبحث الأول على الآليات المؤسسية والوقائية التي تشمل الرقابة الإدارية والمالية بنوعيها المسبق واللاحق كخط دفاع أول. كما يتناول المبحث أهمية تعزيز الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة، بما في ذلك آليات التوعية والتثقيف لرفع الوعي المجتمعي والمهني، ويحلل المبحث الثاني التدابير الإدارية غير العقابية والضمانات مثل كشف الذمة المالية وحماية المبلغين، مع تقديم تحليل مقارن يوضح أن النظام العراقي يتأثر سلباً بالتحديات السياسية بينما تتجه مصر لنموذج أكثر مركزية وتطوراً في الوقاية، وتُختتم الدراسة بخالصة تؤكد أن فعالية هذه الآليات الوقائية تعتمد بشكل أساسي على توفر الإرادة السياسية الصادقة وضمان استقلالية المؤسسات الرقابية عن الضغوط الخارجية، وقد جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول

الآليات الوقائية لمكافحة الجريمة الإدارية

يهدف هذا المبحث إلى استعراض الآليات الوقائية لمكافحة الجريمة الإدارية من منظور شامل. حيث نبدأ بالتركيز على أهمية الرقابة الإدارية والمالية، ودورها في الحماية من الفساد. ثم ننتقل إلى مناقشة دور الشفافية والنزاهة كعنصرين أساسيين لبناء بيئة إدارية سليمة. وأخيراً، نتناول أهمية التوعية والتثقيف كمحور وقائي يضمن استدامة جهود مكافحة الجريمة، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الرقابة الإدارية والمالية

يستند البحث في هذا المطلب في آليات مكافحة الفساد الإداري في العراق إلى إطار قانوني ومؤسسي متعدد الأوجه. في هذا الصدد، تعد هيئة النزاهة، التي تم تأسيسها بموجب قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١، محوراً أساسياً، إذ تمنحها التشريعات صلاحيات واسعة للتحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها. كما أن الدستور العراقي الحالي يؤسس لأهمية الشفافية، وينص صراحةً على إنشاء سلطة مستقلة لمكافحة الفساد. هذه المؤسسات، إلى جانب ديوان الرقابة المالية، تُشكّل خط الدفاع الأول في نظام الرقابة والوقاية من الجرائم الإدارية، وتعمل على تطبيق معايير السلوك الوظيفي بما يضمن الأداء السليم والمشرف للوظيفة العامة.[١]

ويستعرض هذا المطلب كذلك الإطار القانوني المصري لمواجهة الجرائم الإدارية، الذي يرتكز على عدة جهات تشريعية ورقابية. تُعد هيئة الرقابة الإدارية من المؤسسات الرائدة في هذا المجال، حيث يحدد قانونها رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ اختصاصاتها في التحري عن أسباب القصور واقتراح الحلول. كما أن قانون النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ يضع الإطار المنظم للتحقيقات مع الموظفين وتحديد صلاحيات المحاكم التأديبية. ويمنح قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ الجهات الإدارية سلطة فرض جزاءات تأديبية غير عقابية، مما يعزز من قدرتها على تحقيق الانضباط الإداري دون اللجوء إلى العقوبات الجنائية. [٢] ، ويمكن الوقوف على ذلك عبر الفرعين التاليين:

الفرع الأول: دور الجهات الرقابية في الوقاية من الجريمة الإدارية

يُعدّ دور الجهات الرقابية في الوقاية من الجريمة الإدارية محورًا أساسيًا في ضبط الأداء الحكومي، إذ تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة. وفي كل من القانون العراقي والمصري، تتعدد أشكال الرقابة التي تهدف إلى الحد من الفساد الإداري والمالي، ولأجل الوقوف على دور هذه الجهات الرقابية في الوقاية من الجريمة الإدارية في العراق ومصر سوف يقوم الباحث بتسليط الضوء عليهما وذلك عبر الأمرين التاليين:

أولاً: دور الأجهزة الرقابية في القانون العراقي

يواجه العراق تحديات كبيرة في كفاءة وفعالية الأداء الحكومي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية. تتأثر قدرة المؤسسات الرقابية في العراق بعوامل مثل التدخلات السياسية، والفساد الإداري، وغياب التنسيق الفعّال بين الجهات المعنية. ولمواجهة هذه المشكلات، تم التركيز على تفعيل دور هيئات رقابية مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة،

بالإضافة إلى لجان الرقابة البرلمانية، بهدف تعزيز الأداء الحكومي وضبطه. تعمل هذه المؤسسات على كشف الجرائم واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المتورطين فيها. [٣]

وتُعدّ هيئة النزاهة في العراق من أهم آليات مكافحة الفساد، إذ تقوم بدور محوري في كشف جرائم الفساد المالي والإداري. وقد أُنشئت هذه الهيئة بعد عام ٢٠٠٣، لتكون جهة متخصصة تُعنى بملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، وتستند في عملها إلى القوانين العراقية التي تتصدى للفساد. وعلى الرغم من أن القوانين العراقية قبل هذا التاريخ كانت تحتوي على عقوبات صارمة لمرتكبي جرائم الرشوة والاختلاس، إلا أن ضعف تطبيقها كان من أسباب انتشار الفساد. [٤]

إن البحث في دور المؤسسات الرقابية يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسهم في تعزيز دورها في ضبط الأداء الحكومي في العراق .من أهمها تحليل دور المؤسسات الرقابية في ضمان الشفافية والمساءلة، ودراسة المشكلات والعوائق التي تعيق عملها، وتسهم هذه المؤسسات في خلق بيئة مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة، ودعم الإصلاحات الحكومية، وتحقيق تطور قانوني وتشريعي يتوافق مع المعايير الدولية .تُعد المؤسسات الرقابية جزءًا أساسيًا في هيكلية النظام الحكومي، حيث تمثل الأداة التي تضمن تنفيذ القوانين وتنظيم الأداء الحكومي. [٥]

في العراق، تُعد المؤسسات الرقابية هيئات مستقلة تُعنى بمراقبة أنشطة الحكومة والأجهزة العامة في كافة المجالات للتأكد من التزامها بالقوانين والتشريعات المعتمدة، وضمان الشفافية في استخدام المال العام .ويشمل دور هذه المؤسسات الكشف عن الفساد المالي والإداري، وتقديم تقارير دقيقة، ومراجعة الشؤون المالية والإدارية .تُعتبر الاستقلالية والشفافية والمساءلة من المبادئ والقيم الأساسية التي تقوم عليها هذه المؤسسات، فالاستقلالية تضمن نزاهة التحقيقات وموضوعية التقييمات، والشفافية تعزز الثقة العامة، والمساءلة تضمن أن الحكومة تتحمل المسؤولية عن قراراتها. [٦]

ويُعد ديوان الرقابة المالية في العراق من أبرز المؤسسات الرقابية، حيث يتولى مراجعة حسابات وميزانيات الجهات الحكومية والمؤسسات الرقابية، ويتمثل دوره الأساسي في التأكد من الاستخدام السليم للموارد المالية العامة، كما يتولى إعداد تقارير دورية تُرفع إلى مجلس النواب، تتضمن تقييمًا لعملية الإنفاق الحكومي، ويقع على عاتق ديوان الرقابة المالية مسؤولية مراقبة المال العام وضمان إدارته بشكل سليم، بالإضافة إلى مساعدة الجهات الخاضعة لرقابته في إدارة شؤونها وفقًا للقوانين والإجراءات المعتمدة، ومن مهامه أيضاً فحص ومراجعة معاملات الإنفاق العام لضمان سلامتها، والتأكد من عدم تجاوز الاعتمادات المحددة في الموازنة. [٧]

ثانياً: دور الأجهزة الرقابية في القانون المصري

يُعدّ الفساد آفة تنخر في جسد المجتمع، وتُكشف أعماله السرية عن طريق الأجهزة الرقابية أو الإعلامية أو القضائية. ولهذا، أكد المشرّع المصري على الدور المهم لهيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد، من خلال الرقابة على أداء الجهاز الإداري للدولة والمؤسسات التي تساهم فيها. ويُعدّ هذا الدور ضمانة لحماية الوظيفة العامة من المتاجرة بها، ويساعد على استمرارية المرفق العام بانتظام. [٨]

وتتولى هيئة الرقابة الإدارية في مصر مهمة التحري والكشف عن الجرائم والمخالفات، وضبط مرتكبيها، ثم إحالتهم إلى سلطات التحقيق المختصة. وتتم هذه المهام بالتنسيق مع الهيئات والأجهزة الرقابية الأخرى، بهدف محاكمة المتورطين وتحقيق الردع العام والخاص، وهذا ما يؤكد أن الرقابة الإدارية في مصر ليست مجرد إجراء شكلي، بل هي آلية فعّالة لضبط أداء الجهاز الإداري وحماية الوظيفة العامة من أشكال الفساد المختلفة. [٩]

وتحتل هيئة الرقابة الإدارية في مصر مكانة بارزة كجهاز رقابي مستقل .وتُعد هيئة الرقابة الإدارية هيئة رقابية مستقلة تتبع رئيس الجمهورية، وتكون لها الشخصية الاعتبارية .وتهدف الهيئة إلى منع الفساد ومكافحته بكافة صوره، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للوقاية منه، ضمانًا لحسن أداء الوظيفة العامة، وحفاظًا على المال العام وغيره من الأموال المملوكة للدولة . وقد منح المشرع الجمهوري صفة الضبطية القضائية لرئيس هيئة الرقابة الإدارية ونائبه، بالإضافة إلى الأعضاء العاملين بالهيئة، وهي تباشر رقابة خارجية على مؤسسات الدولة، بما في ذلك العاملين في هذه الهيئات والمؤسسات. [١٠]

وتضطلع هيئة الرقابة الإدارية بمجموعة واسعة من المهام والوظائف، منها بحث وتحري أسباب القصور في العمل والإنتاج، والكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية التي تعرقل السير المنتظم للأجهزة العامة كما أنها تتأكد من متابعة تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات السارية، وتختص الهيئة بالكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها. [١١]

الفرع الثاني: الرقابة المالية وأهميتها في مكافحة الفساد

يُعدّ الفساد، بشقيه الإداري والمالي، من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات، فهو ليس وليد العصر الحديث، بل له جذور عميقة في التاريخ، وقد أدرك المفكرون منذ القدم أثره المدمر على الإدارة والاقتصاد. تتسم أعمال الفساد بالسرية، مما يجعلها تحديًا صعبًا يتطلب آليات متخصصة لمواجهته، وهي التي تتكفل بها الأجهزة الرقابية. [١٢]

وتلعب الرقابة المالية دوراً أساسياً في مكافحة الفساد، فهي الأداة التي تمكّن من السيطرة على المال العام ومنع الهدر. إن أي نظام إداري أو مالي يفتقر إلى الرقابة يعد نظامًا ناقصًا، لا يمكنه تحقيق أهدافه بكفاءة. وتكمن أهمية هذه الأجهزة في قدرتها على كشف الفساد وملاحقة مرتكبيه، مما يساهم في بناء الثقة في مؤسسات الدولة. [١٣]

وعلى الرغم من أهمية الرقابة، تواجه الدول النامية تحديات كبيرة في تفعيل دورها، حيث إن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية يساهم في انتشار الفساد. كما أن التدخلات السياسية وضعف التنسيق بين الجهات الرقابية يعيق عملها، مما يجعل الفساد يتفشى في مستويات خطيرة، ويؤدي إلى خسائر اقتصادية فادحة. [١٤]

ولمكافحة هذه الظاهرة، تعتمد الدول على آليات قانونية تهدف إلى ردع الفساد ومعاقبة مرتكبيه. حيث تفرض التشريعات جزاءات إدارية وجنائية على المخالفين، وتؤكد على أهمية حماية المبلغين والشهود لضمان سير العدالة. كما أن التعاون القضائي الدولي ضروري لتعزيز فعالية التحقيقات وملاحقة الفاسدين عبر الحدود.[١٥]

وفي معتقدنا يظل الفساد تحدياً عالمياً يتطلب جهودًا متضافرة. إن تعزيز الرقابة المالية، وتوفير الاستقلالية الكاملة لأجهزتها، وتحديث القوانين، وتطبيقها بصرامة، هي خطوات أساسية لتحقيق الشفافية والمساءلة، مما يساهم في بناء مجتمعات أكثر عدلاً وازدهاراً، ولأجل الوقوف على الرقابة المالية وأهميتها في القانون العراقي والمصري سوف يتم تناول ذلك عبر الأمرين التاليين:

أولاً: الرقابة المالية وأهميتها في القانون العراقي

تُعد الرقابة المالية الأداة الرئيسية لكشف قضايا الفساد، من خلال تتبع العمليات المالية المشبوهة، والتحقق من صحة الوثائق، ومطابقة الإنفاق مع الميزانيات المعتمدة. إن وجود نظام رقابي فعّال يُلزم المسؤولين بتقديم تقارير دقيقة ومفصلة عن إنفاقهم، مما يجعلهم مسؤولين أمام القانون والمواطنين، ويقلل من فرص الفساد. [١٦]

ويُشكل ديوان الرقابة المالية الاتحادي العمود الفقري للرقابة المالية في العراق. وهو هيئة مستقلة تتمتع بصلاحيات واسعة وفقًا للقانون، ويمارس أنواعًا مختلفة من الرقابة، مثل الرقابة المسبقة التي تتم قبل تنفيذ العملية المالية، والرقابة اللاحقة التي تُمارس بعد تنفيذها. بالإضافة إلى ديوان الرقابة المالية، تعمل هيئة النزاهة الاتحادية كجهاز مكمل له. [١٧]

ويُمارس ديوان الرقابة المالية الاتحادي ثلاثة أنواع رئيسية من الرقابة: أولها الرقابة المسبقة، التي تهدف إلى فحص المشاريع والعقود قبل إبرامها للتأكد من سلامتها القانونية والمالية. ثانيًا، الرقابة

اللاحقة، التي تُمارس بعد صرف الأموال لمراجعة الحسابات والوثائق. وثالثًا، الرقابة الميدانية، التي تُنفذ من خلال زيارات ميدانية للمشاريع والمؤسسات للتحقق من سلامة التنفيذ. [١٨]

ثانياً: الرقابة المالية وأهميتها في القانون المصري

تعتبر الرقابة المالية جزءاً مهماً من النظام القانوني المصري، حيث تعمل على ضمان عدم العبث أو إهدار المال العام. يتطلب ذلك اهتماماً خاصاً بعملية إعداد الموازنة ومدى الشفافية فيها، والكفاءة في إدارة المالية العامة، خصوصاً فيما يتعلق بالإنفاق العام والدين العام. هدف الرقابة المالية هو تحقيق الفاعلية والشفافية في التعاملات، وضمان أنها موافقة للقوانين واللوائح المعمول بها لضمان الاستقامة وتعزيز النزاهة في أداء المؤسسات الحكومية، وتتعدد الأجهزة الرقابية في مصر وتتكامل أدوارها في منظومة مكافحة الفساد، ويُعد الجهاز المركزي للمحاسبات هو الهيئة الرئيسية للرقابة المالية. يُمارس الجهاز رقابته على كافة أموال الدولة والجهات التابعة لها، وتتضمن صلاحياته:[١٩]

١-الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانوني: يتأكد الجهاز من صحة الحسابات ومطابقتها للقوانين واللوائح.

٢-الرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة: يُقيم كفاءة الأداء الحكومي وفاعليته في تحقيق الأهداف المحددة في الخطط التنموية.

وإضافة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات، تلعب هيئة الرقابة الإدارية دورًا بارزًا في مكافحة الفساد. تختص الهيئة بالكشف عن الجرائم التي تقع من الموظفين العموميين، مثل الرشوة، والاختلاس، والاستغلال غير المشروع للنفوذ. وتتمتع الهيئة بضابطية قضائية، مما يسمح لها بالتحري عن المخالفات وجمع الأدلة وإحالة المتهمين إلى جهات التحقيق المختصة. هذا الدور التكامل بين الجهازين يُعزز من فعالية المنظومة الرقابية.[٢٠]

المطلب الثاني: الشفافية والنزاهة

إن الشفافية والنزاهة هما أساس الحكم الرشيد ومكافحة الفساد في الإدارة العامة. إن تعزيز الشفافية يتطلب إتاحة المعلومات المتعلقة بالقرارات والإجراءات الحكومية للجمهور، وذلك لتمكين المواطنين من فهم كيفية إدارة شؤونهم ومحاسبة المسؤولين. هذه الشفافية تكسر حواجز السرية وتحد من الممارسات الفاسدة التي تنمو في الخفاء، وتُعدّ ركيزة أساسية لبناء ثقة متبادلة بين الدولة والمجتمع، مما يعزز من المشاركة العامة في عمليات صنع القرار ويقوي شرعية المؤسسات الحكومية، الأمر الذي يدعم التنمية الشاملة. [٢١]

وإن دور النزاهة في الوقاية من الجريمة الإدارية لا يقل أهمية، فالنزاهة ليست مجرد الامتناع عن الفساد، بل هي التزام أخلاقي وقانوني بالعمل بموضوعية ومسؤولية وصدق. عندما يتحلى الموظف العام بالنزاهة، فإنه يلتزم بالقوانين واللوائح، ويرفض الرشوة، ويقدم المصلحة العامة على المصالح الشخصية، مما يخلق بيئة عمل صلبة يصعب فيها تفشي الفساد أو ارتكاب الجرائم الإدارية. هذه القيمة الأخلاقية ترسخ مبدأ المساءلة الفردية، وتجعل كل مسؤول عن أفعاله، مما يسهم في بناء جهاز إداري فعال ونزيه. [٢٢]

وتتعدد آليات تعزيز النزاهة في القطاع العام، فمنها ما هو تشريعي كسن القوانين التي تجرم الفساد وتفرض عقوبات رادعة على مرتكبيه، ومنها ما هو مؤسسي عبر إنشاء هيئات رقابية مستقلة مثل هيئة الرقابة الإدارية. ومن آليات تعزيز النزاهة أيضاً، العمل على تطوير الأنظمة الإدارية ورفع كفاءة العاملين، وتفعيل نظم الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين، كما أن تبني معايير الحوكمة الرشيدة في إدارة المؤسسات يمثل أداة فعالة لمراقبة الأداء وضمان الامتثال. [٢٣]

وإن الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة لم تعد خياراً، بل أصبحت ضرورة ملحة. إنها جزء لا يتجزأ من أي استراتيجية إصلاحية حقيقية، حيث تؤدي إلى تحسين الأداء الحكومي، وزيادة الثقة، واستعادة حقوق المواطنين. إن العمل على ترسيخ هذه القيم هو استثمار في مستقبل الأوطان، ويضمن بناء دولة حديثة قادرة على مواجهة التحديات وتحقيق طموحات شعبها. [٢٤]، ولأجل الوقوف على ذلك سوف يقوم الباحث بتناول القانوني العراقي والمصري عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: تعزيز الشفافية في الإدارة العامة

إن دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري يُعد محوريًا في أي نظام حكومي يسعى للنزاهة والمساءلة، وهو أمر تزداد أهميته في دول مثل العراق ومصر. ترتبط الشفافية جوهريًا بمفهوم المكاشفة والوضوح، فهي تعني إتاحة المعلومات الكاملة عن أعمال الحكومة، سواء كانت إيجابية أو سلبية، دون غموض أو إبعاد، وتوفيرها بوضوح وموثوقية لتكون مفهومة للشعب. هذا المبدأ، المستمد من مفهوم "يشطف" في اللغة العربية ليعني القدرة على إبصار ما وراء الشيء، يُعد شرطًا أساسيًا للحكومة الصالحة وأداة لدعم مبدأ المشروعية الذي يُخضع الحكام والمحكومين للقانون. [٢٥]

وتكمن أهمية الشفافية في قدرتها على بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، حيث تُعتبر عنصرًا أساسيًا في ذلك. فعندما تكون الشفافية متوفرة وواضحة، يتحقق الحكم الجيد والاستقرار، لأنها

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 2
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

تضمن المكاشفة بين الحكومة والشعب عبر ممثليه في البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب والنقابات والصحافة. كما تعمل على إزالة الغموض في أعمال الإدارة، وتوضح للعاملين فيها الأهداف التي تسعى لتحقيقها، مما يزيد من ولائهم وإنتاجيتهم. وتُعد الشفافية اليوم من المفاهيم الإدارية الحديثة والمتطورة ومطلبًا تسعى إليه الدول كافة. [٢٦]

وفي سياق مكافحة الفساد، تُعد الشفافية نقيضًا للسرية، وتعمل على تقليل فرص الفساد الإداري والمالي. من خلال تبني سياسة الابتعاد عن الحكم الشمولي وتوسيع الديمقراطية، تُلزم الحكومة نفسها بالخضوع للمراقبة والمساءلة. فعندما تُنشر المعلومات بانتظام وتُبسط الإجراءات، يصبح من الصعب على الفاسدين استغلال الثغرات أو التلاعب بالمال العام. فالشفافية تُمكّن الأفراد من معرفة كيفية إصدار القرارات، مما يقلل من الفرص التي قد تستغلها الحكومة لإصدار قوانين أو قرارات غير عادلة. [٢٧]

ولأجل الوقوف على دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري في كل من العراق ومصر سوف يقوم الباحث بتناول كلٍ منهما وذلك عبر الأمرين التاليين:

أولاً: دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري في العراق

في العراق، تُعد المؤسسات الرقابية هيئات مستقلة تُعنى بمراقبة أنشطة الحكومة والأجهزة العامة لضمان التزامها بالقوانين والتشريعات المعتمدة، وتحقيق الشفافية في استخدام المال العام. ويشمل دور هذه المؤسسات الكشف عن الفساد المالي والإداري. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز المساءلة والشفافية في التعامل مع المال العام والموارد البشرية. [٢٨]

لقد جاء قانون هيئة النزاهة ليكون أداة رئيسية في تعزيز الحوكمة وضبط الأداء الحكومي في العراق، ويهدف إلى بناء نظام إداري ومالي شفاف ونزيه يتماشى مع متطلبات الدولة الحديثة ومبادئ العدالة. ويضع هذا القانون الأسس القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد والوقاية منه، ويعزز ثقافة تقدير النزاهة الشخصية وأخلاقيات الخدمة العامة في القطاعين العام والخاص، مع تشجيع الشفافية من خلال برامج التوعية والتثقيف. وتلزم الهيئة المسؤولين الحكوميين بالكشف عن ذممهم المالية وما يمتلكونه من أنشطة خارجية واستثمارات وممتلكات. [٢٩]

ثم أنَّ ديوان الرقابة المالية الاتحادي هو جهاز رقابي أساسي في العراق، يمتد عمله ليشمل جميع الوزارات والدوائر الحكومية الرسمية وشبه الرسمية. صلاحياته تضفي نوعًا من الشفافية من خلال تدقيق وتفتيش الحسابات والأنشطة للمؤسسات الرسمية، والتحقق من سلامة التصرف في الأموال العامة وفاعلية تطبيق القوانين والتعليمات. ويهدف الديوان إلى سد الثغرات التي يمكن استغلالها في ارتكاب المخالفات والتلاعب بالمال العام. [٣٠]

ثانياً: دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري في مصر

في مصر، كما في العراق، يُعد الفساد الإداري والمالي مشكلة خطيرة منتشرة. وتُعتبر هيئة الرقابة الإدارية إحدى الهيئات المستقلة التي تباشر رقابة خارجية على مؤسسات الدولة والعاملين فيها. تهدف الهيئة إلى منع الفساد ومكافحته بكافة صوره، وضمان حسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام والأموال المملوكة للدولة. وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري وتتبع رئيس الجمهورية. [٣١]

ومن أبرز اختصاصات هيئة الرقابة الإدارية في تعزيز الشفافية والكشف عن الفساد، البحث والتحري عن أسباب القصور في العمل والإنتاج، والكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية. كما تختص بمتابعة تنفيذ القوانين والتأكد من كفاية القرارات واللوائح والأنظمة السارية. والهيئة مسؤولة أيضاً عن الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من العاملين. [٣٢]

ويُحدد الدستور المصري المعدل سنة ٢٠١٩ صلاحيات مجلس النواب في التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة، وممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. وتُعتبر هذه الرقابة البرلمانية صورة من صور الرقابة الشعبية غير المباشرة، التي تساهم في إلزام الإدارة بتطبيق مبدأ المشروعية للحد من الفساد. وتتمثل الرقابة القضائية في حق الأفراد والموظفين في اللجوء إلى القضاء ضد الجهات التي ارتكبت قصوراً أو انحرافاً. [٣٣]

وقد أُنشئت لجنة "الشفافية والنزاهة" من قبل وزارة التنمية الإدارية في مصر عام ٢٠٠٧، وتضم أعضاء من كل الاتجاهات السياسية، وينحصر دورها في رسم السياسات والاستراتيجيات لتعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد. وهذا يدل على إدراك أهمية الشفافية في الإصلاح الإداري. كما أن الأجهزة الرقابية في مصر تواجه تحديات، منها ضعف الرقابة الذاتية كسبب لانتشار الفساد. [٣٤]

الفرع الثاني: دور النزاهة في الوقاية من الجريمة الإدارية

تؤدي النزاهة دورًا وقائيًا أساسيًا في مواجهة الجريمة الإدارية، فهي لا تقتصر على كونها قيمة أخلاقية فردية، بل تمثل منظومة متكاملة من القيم والإجراءات التي تهدف إلى تحصين الوظيفة العامة ضد الفساد والانحراف. تُعرَّف النزاهة بأنها مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، مع الالتزام بتجنب تضارب المصالح وإعطاء الأولوية للمصلحة العامة، وعلى عكس الشفافية التي ترتبط بالإجراءات العملية كوضوح القرارات، فإن النزاهة ترتبط بالقيم الأخلاقية والمعنوية التي تشكل الأساس لمنع الجريمة الإدارية قبل وقوعها. [٣٥]

ويتضح أن النزاهة ليست مجرد مفهوم أخلاقي، بل هي سياسة وقائية متكاملة تعتمد على مؤسسات مستقلة وإجراءات قانونية واضحة مثل التحقيق، وكشف الذمم المالية، وحماية المبلغين. إن تفعيل هذه الآليات بشكل متكامل يهدف إلى تجفيف منابع الفساد، وبناء جهاز إداري حصين قادر على مقاومة الجريمة الإدارية والوقاية منها قبل وقوعها، مما يضمن تحقيق الحكم الصالح والحفاظ على المصلحة العامة[٣٦]، ولأجل الوقوف على دور النزاهة في الوقاية من الجريمة الإدارية في كل من العراق ومصر سوف يقوم الباحث بتناول ذلك بشكل إجمالي وذلك من خلال الأمرين التاليين:

أولاً: دور النزاهة في الوقاية من الجريمة الإدارية في العراق

تؤدي النزاهة دورًا وقائيًا أساسيًا في مواجهة الجريمة الإدارية في العراق، فهي لا تقتصر على كونها قيمة أخلاقية، بل هي منظومة متكاملة من القيم والإجراءات التي تهدف إلى تحصين الوظيفة العامة ضد الفساد والانحراف. تُعرَّف النزاهة بأنها مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، مع الالتزام بتجنب تضارب المصالح وإعطاء الأولوية للمصلحة العامة. وعلى عكس الشفافية التي ترتبط بالإجراءات العملية، فإن النزاهة ترتبط بالقيم الأخلاقية والمعنوية التي تشكل الأساس لمنع الجريمة الإدارية قبل وقوعها. ويتمحور هذا الدور الوقائي حول إنشاء إطار مؤسسي متخصص ومستقل، وتعتبر هيئة النزاهة المؤسسة المحورية في هذا المجال. [٣٧]

وتأسست هيئة النزاهة في العراق بموجب الأمر رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤، ويُنظم عملها حاليًا قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل. وهي هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب، مما يضمن حياديتها وفعاليتها في أداء مهامها دون أي تأثير لا مسوغ له. وتعمل الهيئة على المساهمة في منع الفساد ومكافحته، واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات، ويأتي إنشاء هذه الهيئة تماشيًا مع تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. [٣٨]

ومن أهم آليات النزاهة الوقائية هو العمل على تنمية ثقافة مجتمعية تقدر الاستقامة وتحترم أخلاقيات الخدمة العامة في القطاعين العام والخاص. ويتحقق ذلك من خلال برامج التوعية والتثقيف العام التي تستهدف الموظفين والمجتمع ككل لتعزيز الوعي بمخاطر الفساد. كما تقوم هيئة النزاهة بإصدار مدونات سلوك للموظفين العموميين، والتي تتضمن قواعد ومعايير أخلاقية تهدف إلى ضمان الأداء الصحيح والمشرف والسليم لواجبات الوظيفة العامة. [٣٩]

ثانياً: دور النزاهة في الوقاية من الجريمة الإدارية في مصر

في مصر، كما في العراق، يُعد الفساد الإداري والمالي مشكلة خطيرة منتشرة. وتُعتبر هيئة الرقابة الإدارية إحدى الهيئات المستقلة التي تباشر رقابة خارجية على مؤسسات الدولة والعاملين فيها. تهدف الهيئة إلى منع الفساد ومكافحته بكافة صوره، وضمان حسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام والأموال المملوكة للدولة. وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري وتتبع رئيس الجمهورية. [٤٠]

ويؤكد الدستور المصري المعدل سنة ٢٠١٩ على التزام الدولة بمكافحة الفساد وتحديد الأجهزة الرقابية المختصة بذلك. وتعمل هيئة الرقابة الإدارية على تحقيق أهداف وقائية من خلال البحث والتحري عن أسباب القصور في العمل والإنتاج، والكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية التي تعرقل السير المنتظم للأجهزة العامة. كما تقوم بنشر قيم النزاهة والشفافية والعمل على التوعية المجتمعية بمخاطر الفساد وسبل التعاون لمنعه ومكافحته. [٤١]

وإلى جانب هيئة الرقابة الإدارية، توجد في مصر مؤسسات أخرى تعزز النزاهة، منها النيابة الإدارية التي تختص بالتحقيق في المخالفات الإدارية والمالية، ولجنة الشفافية والنزاهة التي أُنشئت في عام ٢٠٠٧ وتتولى رسم السياسات والاستراتيجيات لتعزيز الشفافية والنزاهة. كما يوجد جهاز الكسب غير المشروع الذي يختص بالتحقيق في الدخل غير المشروع وفحص إقرارات الذمة المالية. هذا التعدد في الأجهزة يهدف إلى بناء منظومة متكاملة للوقاية من الفساد. [٤٢]

المبحث الثاني

العقوبات غير العقابية (التدابير الإدارية والوقائية)

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على العقوبات غير العقابية وآليات التدابير الإدارية في مواجهة الجريمة. حيث يركز المطلب الأول على التدابير الوقائية والاحترازية التي تشمل الرقابة المسبقة واللاحقة. أما المطلب الثاني فيتناول الضمانات الإدارية لحماية المصلحة العامة، مثل تعزيز الشفافية وحماية المبلغين عن الفساد، وذلك عبر المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التدابير الإدارية الوقائية والاحترازية

إن العقوبات غير العقابية، أو ما يُعرف بـ التدابير الإدارية والوقائية، تُعد أداة فاعلة في مواجهة الفساد الإداري وتعزيز النزاهة في بيئة العمل الحكومي. وهي تختلف عن العقوبات التقليدية في أنها لا تهدف إلى الإيلام أو الجزاء بقدر ما تهدف إلى الوقاية والإصلاح، وتستهدف الموظف العام الذي قد تتوفر لديه بوادر الخطورة الإدارية أو السلوك المنحرف. [٤٣]

وتعد التدابير الوقائية بأنها إجراءات تهدف إلى حماية الجهاز الإداري والمجتمع من وقوع المخالفات الإدارية والجرائم المالية. هي إجراءات وقائية لا تهدف إلى إيقاع الشر، بل إلى الاحتراز من وقوعه، وفي سياق الوظيفة العامة، تُعد هذه التدابير جزاءً إدارياً يتمثل في مجموعة من الإجراءات التي يُقررها القانون الإداري أو لوائح السلوك الوظيفي، وتوقعها جهات التأديب أو الرقابة الإدارية على الموظف الذي تثبت خطورته السلوكية أو الإدارية، بقصد مواجهة هذه الخطورة قبل تفاقمها. [٤٤]

ولأجل الوقوف على الرقابة الإدارية المسبقة واللاحقة، والتدابير التصحيحية وإعادة التأهيل، وكذلك تحديث الأنظمة والإجراءات الداخلية في كل من العراق ومصر سوف يقوم الباحث بتسليط الضوء عليها وذلك عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: الرقابة الإدارية المسبقة واللاحقة

تُعد الرقابة الإدارية الداخلية حجر الزاوية في ضمان فاعلية وسلامة الأداء داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسات العامة، وهي تُعرف بـ رقابة التسلسل الرئاسي. تمارس هذه الرقابة من قِبَل الرئيس الإداري على مرؤوسيه، وتستند إلى رابطة التبعية التي يقررها القانون الإداري واللوائح الداخلية. لا يقتصر نطاق هذه السلطة على التحقق من المشروعية (الالتزام بالقانون) فحسب، بل يمتد ليشمل تقييم مدى ملاءمة قرار المرؤوس لأهداف الإدارة، ومدى توفر الشروط الفنية والمهنية اللازمة لإصداره. هذا المدى الواسع يسمح للرئيس بتصحيح أي عيب أو مخالفة أو ضرر محتمل قد يلحق بالمصلحة العامة بسبب قرارات المرؤوسين. [٤٥]

وتتجلى الرقابة الرئاسية في صورتين رئيسيتين متكاملتين لضبط السلوك والعمل الإداري. أولاً، الرقابة على الأشخاص، وتتجسد في سلطة الرئيس الإداري في توجيه مرؤوسيه من خلال إصدار التعليمات والأوامر لضمان السير الحسن للعمل، كما تشمل ممارسة السلطة التأديبية في حال ثبوت مخالفة الموظف لواجباته الوظيفية، مما يحقق الردع الخاص والعام. ثانياً، الرقابة على الأعمال، وتستهدف هذه الصورة الأعمال الإدارية الصادرة عن المرؤوسين لضمان المشروعية أو الملائمة، ويمكن أن تُمارس بشكل تلقائي من الرئيس أو استجابةً لتظلم يتقدم به أي من ذوي المصلحة المتضررين من القرار الإداري، وهذا يشمل كذلك الرقابة الفنية التخصصية التي يقوم بها المشرفون والأخصائيون. [٤٦]

وتتنوع الآليات التنفيذية للرقابة الداخلية وفقاً لتوقيت ممارستها، حيث تنقسم إلى رقابة سابقة ورقابة لاحقة. الرقابة السابقة هي رقابة وقائية تهدف إلى تجنب الأخطاء قبل وقوعها؛ إذ تتم قبل إصدار القرارات أو اتخاذ الإجراءات بقصد ضمان سلامتها، وتتحقق عبر الاطلاع على ملفات

ومشروعات القرارات والتأكد من صحة المعلومات والبيانات وسلامة المستندات ذات الصلة قبل دخول القرار حيز التنفيذ، مما يمنحها دوراً وقائياً حاسماً في منع المخالفات. [٤٧]

أما الرقابة اللاحقة فتأتي بعد إصدار القرار الإداري وتنفيذه، حيث يتمتع الرئيس الإداري بموجبها بصلاحيات واسعة للتعقيب على أعمال مرؤوسيه. تخول هذه الصلاحيات الرئيس إمكانية إلغاء القرار إذا كان غير مشروع، أو تعديله إذا كان غير ملائم أو مشوباً بعيب، أو حتى سحبه في الحالات التي يقررها القانون، وقد تشمل أيضاً التصديق على أعمال محددة تكون غير قابلة للنفاذ إلا بعد مصادقته عليها، هذه الآلية الأخيرة تضمن استمرارية الإشراف الرئاسي على التنفيذ وتصحيح المسار بعد التطبيق الفعلي. [٤٨]

ولأجل الوقوف على الرقابة الإدارية في القانوني العراقي والمصري سوف يقوم الباحث بتناول كلٍ منهما عبر الأمرين التاليين:

أولاً: الرقابة الإدارية في القانون العراقي

في العراق، تكتسب المؤسسات الرقابية أهمية خاصة نظرًا للتحديات التي يواجهها البلد في مجال الحوكمة، مثل تزايد معدلات الفساد والتدخلات السياسية. وتتوزع مهام الرقابة بين آليات مسبقة تهدف إلى الوقاية، وأخرى لاحقة تركز على الكشف والمحاسبة. [٤٩]

١-الرقابة المسبقة في العراق

تتخذ الرقابة المسبقة في العراق أشكالًا متعددة، بعضها سياسي وبعضها فني، وتهدف جميعها إلى منع وقوع الضرر بالمال العام وضمان سلامة الإجراءات قبل اتخاذها، ويمكن تصور ذلك فيما يلي: [٥٠]

أ-الرقابة السياسية (البرلمانية): تُعد رقابة مجلس النواب على مشروع الموازنة العامة للدولة وإقرارها من أبرز صور الرقابة المسبقة. فمن خلال مناقشة أبواب الموازنة وتعديلها، يمارس البرلمان دورًا وقائيًا يضمن توجيه الإنفاق العام نحو الأولويات الوطنية ويمنع تخصيص أموال لمشاريع غير ذات جدوى.

ب-الرقابة الداخلية (الذاتية): تمارس كل جهة إدارية رقابة ذاتية على أعمالها وقراراتها قبل أن تصبح نافذة، وهي رقابة تلقائية تهدف إلى التحقق من مطابقة العمل للقوانين والخطط الموضوعة. ورغم أن هذه الرقابة قد تكون ضعيفة في بعض الأحيان، إلا أنها تمثل خط الدفاع الأول لمنع المخالفات. ومن الضروري تفعيل دور الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات العامة وربطها بأجهزة رقابية متخصصة كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية.

ت-الدور الاستشاري للأجهزة الرقابية: يلعب ديوان الرقابة المالية دورًا وقائيًا من خلال تقديم العون الفني والمشورة للجهات الخاضعة لرقابته في المجالات المحاسبية والرقابية والإدارية. هذا الدور الاستشاري يساعد المؤسسات على إدارة شؤونها وفقًا للقوانين ويساهم في سد الثغرات التي قد تستغل في ارتكاب المخالفات.

٢-الرقابة اللاحقة في العراق

وتتعدد الأجهزة والهيئات التي تمارس الرقابة اللاحقة في العراق، حيث تعمل على فحص وتدقيق الأعمال بعد تنفيذها لكشف المخالفات ومحاسبة المسؤولين، ويمكن ملاحظة ذلك عبر ما يلي: [٥١]

أ-ديوان الرقابة المالية الاتحادي: هو أعلى هيئة رقابية مالية في العراق ويرتبط بمجلس النواب. وتتركز مهامه في الرقابة اللاحقة من خلال تدقيق حسابات ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابته، والتحقق من سلامة التصرف في الأموال العامة بعد إنفاقها. ويقوم الديوان بإعداد تقارير دورية تُرفع إلى مجلس النواب تتضمن تقييمًا لعملية الإنفاق الحكومي وكشف أي هدر أو سوء تصرف. [٥٢]

ب-هيئة النزاهة: أُنشئت هذه الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد، وتختص بالتحقيق في القضايا المتعلقة بالفساد المالي والإداري بعد وقوعها. تمتلك الهيئة صلاحيات واسعة لإجراء التحقيقات في جرائم مثل الرشوة والاختلاس وإهدار المال العام، وتقديم المتورطين إلى القضاء. ويأتي دورها كآلية علاجية وردعية تهدف إلى محاسبة الفاسدين. [٥٣]

ت-مكاتب المفتشين العموميين (سابقًا):كانت هذه المكاتب، التي أُلغيت مؤخرًا، تمارس دورًا رقابيًا لاحقًا داخل كل وزارة. تمثلت مهامها الرئيسية في فحص ومراجعة سجلات الوزارات وتدقيق حساباتها وتلقي الشكاوى المتعلقة بالغش والهدر وسوء الإدارة والتحقيق فيها وإحالة النتائج إلى السلطات المختصة. [٥٤]

ث-التحقيق الإداري: يُعد التحقيق الإداري ضمانة أساسية للموظف العام ووسيلة مهمة للإدارة لكشف الحقائق بعد وقوع المخالفة. وهو إجراء تمهيدي يسبق فرض العقوبة التأديبية ويهدف إلى تحديد المخالفات والمسؤولين عنها.

ثانياً: الرقابة الإدارية في القانون المصري

في مصر، تتعدد صور الرقابة الإدارية وتتوزع بين هيئات وأجهزة متخصصة لكل منها دور محدد في ضمان مشروعية العمل الإداري ومكافحة الفساد. وقد أكد المشرع المصري على أهمية وجود رقابة مسبقة ووقائية إلى جانب الرقابة اللاحقة. [٥٥]

١-الرقابة المسبقة في مصر

تعتمد الرقابة المسبقة في مصر على آليات داخلية وخارجية تهدف إلى منع وقوع المخالفات قبل أن تصبح أمرًا واقعًا، ويمكن تصور ذلك وفق ما يلي: [٥٦]

أ-الرقابة الداخلية (التلقائية والذاتية): هي الرقابة التي تقوم بها جهة الإدارة من تلقاء نفسها على أعمالها وقراراتها قبل إصدارها. وتعد هذه الرقابة ذات أهمية بالغة، حيث يُفترض أن تقوم كل جهة إدارية بمحاسبة نفسها وتصحيح اعوجاجها من خلال متابعة الأداء الوظيفي والتأكد من التزام الموظفين بالقوانين واللوائح. ويشكل ضعف هذه الرقابة أحد أسباب انتشار الفساد.

ب-هيئة الرقابة الإدارية: تمارس هيئة الرقابة الإدارية في مصر دورًا وقائيًا يندرج ضمن مفهوم الرقابة المسبقة. فمن أهدافها منع الفساد ومكافحته بكافة صوره، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للوقاية منه، وضمان حسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام. هذا الهدف الوقائي يتطلب بالضرورة ممارسة رقابة استباقية لمنع وقوع المخالفات من الأساس.

ت-الرقابة على العقود الإدارية: على الرغم من أن المصادر تشير بوضوح إلى أن هيئة الرقابة الإدارية في ليبيا لديها اختصاص الرقابة المسبقة على العقود التي تتجاوز قيمة معينة، فإن هيئة الرقابة الإدارية في مصر تمارس دورًا وقائيًا مشابهًا من خلال صلاحياتها الواسعة في فحص الإجراءات للتأكد من سلامتها قبل إتمامها. [٥٧]

ث-الرقابة السياسية (البرلمانية): يمارس مجلس النواب المصري رقابة مسبقة على أعمال السلطة التنفيذية من خلال إقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة. هذه الصلاحية تمنح البرلمان القدرة على توجيه السياسات الحكومية ومنع الإجراءات التي قد تضر بالمصلحة العامة قبل تنفيذها.

٢-الرقابة اللاحقة في مصر

تتولى العديد من الأجهزة الرقابية في مصر مهمة الرقابة اللاحقة على أعمال الإدارة، حيث يتم فحص التصرفات بعد وقوعها لضمان مشروعيتها ومحاسبة المخالفين، ويمكن ملاحظتها وفق ما يلي: [٥٨]

أ-هيئة الرقابة الإدارية: إلى جانب دورها الوقائي، تختص الهيئة بالكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها. كما تقوم ببحث وتحري أسباب القصور في العمل والإنتاج بعد حدوثه، مما يجعل جزءًا كبيرًا من عملها رقابة لاحقة.[٥٩]

ب-الجهاز المركزي للمحاسبات: يُعد الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة رقابية مستقلة تتبع رئيس الجمهورية، ويختص بالرقابة على أموال الدولة ومراجعة الحسابات الختامية للموازنة العامة، وهو ما يمثل رقابة مالية لاحقة بامتياز.

ت-النيابة الإدارية: هي هيئة قضائية مستقلة تختص بفحص الشكاوى والتحقيق في المخالفات الإدارية والمالية التي تُحال إليها بعد وقوعها، ولها صلاحية توقيع الجزاءات التأديبية.

ث-الرقابة بناءً على تظلم: تتحقق هذه الرقابة عندما يتقدم فرد أو موظف بتظلم إلى الجهة الإدارية نفسها أو إلى جهة رئاسية أعلى، اعتراضًا على قرار إداري نهائي صدر بحقه. هذا النوع من الرقابة لا يبدأ إلا بعد صدور القرار، مما يجعله رقابة لاحقة تهدف إلى تصحيح الأخطاء بناءً على شكوى المتضرر.[٦٠]

ج-الرقابة القضائية: يمثل لجوء الأفراد إلى القضاء الإداري للطعن في القرارات الإدارية بعد صدورها الصورة الأسمى للرقابة اللاحقة. ويراقب القضاء مدى التزام جهة الإدارة بمبدأ المشروعية، وله سلطة إلغاء القرارات المعيبة والحكم بالتعويض عن الأضرار الناتجة عنها. [٦١]

الفرع الثاني: التدابير التصحيحية وإعادة التأهيل

تُعد التدابير التصحيحية وإعادة التأهيل المرحلة الحاسمة التي تلي عمليات الرقابة الإدارية، حيث تترجم نتائج الكشف عن المخالفات والانحرافات إلى إجراءات عملية تهدف إلى إصلاح الخلل ومحاسبة المسؤولين، ولا تقتصر هذه التدابير على الجانب العقابي فحسب، بل تمتد لتشمل إصلاح الأنظمة وتطويرها لمنع تكرار الأخطاء في المستقبل، وفي كل من العراق ومصر، تتولى الأجهزة الرقابية والقضائية مهمة فرض هذه التدابير لضمان التزام الإدارة بمبدأ المشروعية وحماية المال العام وتحسين الأداء الحكومي. [٦٢]

أولاً: التدابير التصحيحية في القانون الإداري العراقي والمصري

تتخذ التدابير التصحيحية صورًا متعددة، فقد تستهدف القرار الإداري المعيب نفسه، أو قد تستهدف الموظف الذي ارتكب المخالفة. فمن المفترض أن تقوم جهة الإدارة من تلقاء نفسها بمحاسبة نفسها وتصحيح اعوجاجها، من خلال تصحيح القرارات المعيبة إما بسحبها أو إلغائها أو تعديلها. وغالبًا ما تبدأ هذه العملية بناءً على تظلم يقدمه صاحب الشأن، أو نتيجة لتقارير الأجهزة الرقابية التي تكشف عن الخلل وتوصي بالإجراءات اللازمة لتصحيحه ومعالجته. [٦٣]

١ـ التصحيح الموجه للقرار الإداري

عندما تكشف الرقابة، سواء كانت داخلية أو خارجية، عن قرار إداري مخالف للقانون، فإن أول تدبير تصحيحي هو إزالة هذا القرار من النظام القانوني. ففي مصر، يمكن لهيئة الرقابة الإدارية

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٢

أن توصي بإلغاء القرارات المخالفة، وفي العراق، يوصي ديوان الرقابة المالية بتصويب الإجراءات غير السليمة. كما يمكن للإدارة نفسها، من خلال الرقابة الذاتية، أن تسحب أو تعدل قراراتها المعيبة. وفي حال امتناع الإدارة، فإن القضاء الإداري في كلا البلدين يمثل الملاذ الأخير لتصحيح الوضع، حيث يملك سلطة الحكم بإلغاء القرار الإداري المعيب وتعويض المتضررين. [٦٤]

٢ـ التصحيح الموجه للموظف: العقوبات الانضباطية

تُعد العقوبات الانضباطية (أو التأديبية) الأداة الرئيسية لتصحيح سلوك الموظف المخالف وردع غيره عن ارتكاب مخالفات مماثلة. ولا يجوز توقيع أي عقوبة على الموظف العام قبل إجراء تحقيق إداري معه، يمثل ضمانة أساسية لحمايته من تعسف الإدارة. ففي العراق، نظم قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ العقوبات التي يمكن فرضها على الموظف، وتتدرج من لفت النظر والإنذار وقطع الراتب، إلى عقوبات أشد مثل التوبيخ وإنقاص الراتب وتنزيل الدرجة، وصولًا إلى الفصل والعزل. [٦٥]

أما في مصر، فتتعدد الجهات التي تملك سلطة توقيع الجزاءات التأديبية، حيث يمكن للجهة الرئاسية أن تعاقب الموظف، كما تختص النيابة الإدارية بإجراء التحقيقات وتوقيع الجزاءات التأديبية على الموظفين وتتنوع العقوبات لتشمل الإنذار والخصم من الأجر والوقف عن العمل وتأجيل الترقية، وصولًا إلى خفض الدرجة والإحالة إلى المعاش والفصل من الخدمة، وفي كلا البلدين، يمكن للموظف الطعن في قرارات العقوبة أمام القضاء الإداري المختص (مجلس انضباط العام في العراق ومحاكم مجلس الدولة في مصر) كضمانة نهائية لتحقيق العدالة. [٦٦]

ثانياً: إعادة التأهيل في القانون الإداري العراقي والمصري

لا تقتصر مواجهة الجريمة الإدارية على التدابير التصحيحية والعقابية، بل تمتد لتشمل مفهومًا أوسع وهو إعادة التأهيل، الذي يهدف إلى إصلاح الموظف والنظام الإداري لمنع تكرار الفساد. ففي العراق ومصر، تشجع التشريعات على إعادة إدماج الأشخاص المدانين في المجتمع بعد قضاء عقوبتهم. وتتخذ إعادة التأهيل أبعادًا متعددة، منها ما هو فردي ومنها ما هو مؤسسي. [٦٧]

١ـ إعادة تأهيل الموظفين

يتم تأهيل الموظفين من خلال برامج التوعية والتثقيف التي تهدف إلى تعزيز قيم النزاهة والأمانة والمسؤولية لديهم ففي العراق، تقيم هيئة النزاهة برامج تثقيفية لموظفي الدولة لفرض قوانين مكافحة الفساد وتنمية ثقافة النزاهة والشفافية، وفي مصر، تقوم هيئة الرقابة الإدارية بجهود مماثلة لنشر قيم النزاهة والتوعية المجتمعية بمخاطر الفساد. كما تُعد مدونات السلوك التي

تصدرها الجهات المختصة في البلدين أداة مهمة لإعادة تأهيل المنظومة الأخلاقية للوظيفة العامة، حيث تحدد للموظفين قواعد السلوك الواجب اتباعها. [٦٨]

٢ـ إعادة تأهيل النظام الإداري (الإصلاح المؤسسي)

عندما تكشف تقارير الأجهزة الرقابية عن وجود خلل هيكلي أو قصور في التشريعات، فإن التدبير التصحيحي هنا يتخذ شكل الإصلاح المؤسسي، وهو ما يمكن اعتباره إعادة تأهيل للنظام الإداري ككل. فالتوصيات التي تقدمها هذه الأجهزة لا تهدف فقط إلى معاقبة فرد، بل إلى تحسين آليات العمل، وتشمل هذه الإصلاحات اقتراح تعديل التشريعات لسد الثغرات التي تسمح بالفساد، وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية، وتطوير الكفاءات البشرية من خلال التدريب المستمر، وتبسيط الإجراءات الإدارية لتقليل الروتين ومنع فرص الفساد. [٦٩]

المطلب الثاني: الضمانات الإدارية لحماية المصلحة العامة

تُعد الضمانات الإدارية منظومة متكاملة من الآليات والإجراءات الوقائية التي تهدف إلى حماية المصلحة العامة من خلال تعزيز مبادئ الحكم الرشيد داخل مؤسسات الدولة، وفي سياق دول مثل العراق ومصر، التي تواجه تحديات جسيمة تتمثل في الفساد الإداري والمالي، تكتسب هذه الضمانات أهمية قصوى، وإن الهدف من هذه الضمانات هو بناء جهاز إداري يتسم بالشفافية والنزاهة، ويخضع للمساءلة، ويعمل على خدمة المواطنين بكفاءة وعدالة، مما يعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية ويضمن سيادة القانون، وتشمل هذه الضمانات منظومة متكاملة من التدابير التي ترتكز على الإفصاح والشفافية، وتوفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد، وترسيخ قيم النزاهة من خلال مدونات السلوك الوظيفي.

الفرع الأول: الإفصاح والشفافية في العمل الإداري

تُعتبر الشفافية حجر الأساس في بناء أي نظام إداري نزيه، وهي تعني الوضوح في عمل المؤسسات العامة وعلاقتها بالمواطنين والمستفيدين من خدماتها، ويشمل ذلك نشر الإجراءات والأهداف والغايات، وتوفير المعلومات والبيانات الحكومية بشكل واضح ومفهوم، وإن الهدف الأساسي من الشفافية هو تمكين الجمهور من جمع المعلومات حول الشأن العام، مما يمنحهم دورًا فعالًا في الكشف عن المساوئ وحماية مصالحهم. فالشفافية، التي هي نقيض الغموض والسرية، تعمل على تقليل فرص الفساد من خلال جعل أعمال الإدارة مكشوفة أمام الرأي العام، ومن منظور أكاديمي أعمق، يمكن القول إن الشفافية ليست مجرد إفصاح عن المعلومات، بل هي شرط مسبق للمساءلة الديمقراطية، حيث تحوّل المواطن من متلقٍ سلبي للخدمات إلى مراقبٍ فاعلٍ لأداء الحكومة. [٧٠]

وتساهم الشفافية بشكل مباشر في تعزيز المساءلة، فمن خلال إتاحة المعلومات للجمهور ووسائل الإعلام، تخضع أعمال الحكومة وقراراتها للرقابة والتقييم، وقد أظهرت تجارب العديد من الدول أن الالتزام بالشفافية يقلل من الأزمات الاقتصادية ويساهم في معالجة المشكلات قبل تفاقمها. كما أن الشفافية تدعم مبدأ المشروعية الذي يُخضع الحكام والمحكومين للقانون، وتساعد على اختيار القيادات الإدارية على أساس الكفاءة والجدارة، وتعزز من استقلالية الموظف وثقته بنفسه. [٧١]

في العراق، تسعى المؤسسات الرقابية، وعلى رأسها هيئة النزاهة، إلى تعزيز الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات، وقد نص قانون هيئة النزاهة على ضرورة تنمية ثقافة الشفافية والخضوع للمساءلة من خلال برامج التوعية والتثقيف العام. كما ألزم القانون المسؤولين الحكوميين بالكشف عن ذممهم المالية لتعزيز الثقة ومنع تضارب المصالح، ومع ذلك، يواجه تطبيق الشفافية في العراق تحديات بنيوية، أهمها التدخلات السياسية التي تعيق استقلالية الأجهزة الرقابية، وغياب حرية الإعلام وعدم السماح بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يعيق الدور الرقابي للمجتمع. [٧٢]

أما في مصر، فقد قطعت الدولة أشواطًا متقدمة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وأطلقت استراتيجيات وطنية تهدف إلى تعزيز قيم النزاهة والشفافية. وتعمل هيئة الرقابة الإدارية على ضمان الشفافية والمساءلة في القطاع العام، وقد تم إنشاء لجنة "الشفافية والنزاهة" في عام ٢٠٠٧ بهدف رسم السياسات والاستراتيجيات لتعزيز الشفافية، وتؤكد التشريعات المصرية على أهمية كشف الحقائق دون تستر، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية في هذا المجال. وهنا تبرز إشكالية فقهية حول مدى فعالية هذه اللجان في ظل غياب قانون خاص بحق الحصول على المعلومات، مما قد يجعل تطبيق الشفافية مرهونًا بالإرادة السياسية للسلطة التنفيذية أكثر من كونه حقًا مكفولًا للمواطن. [٧٣]

وتتعدد آليات تحقيق الشفافية، ومن أهمها تبسيط الإجراءات الإدارية لتقليل الروتين الذي قد يدفع الأفراد إلى الفساد، كما يعد نشر المعلومات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات والعقود الحكومية وسيلة فعالة لضمان تكافؤ الفرص ومنع المحسوبية. ويلعب الإعلام دورًا حيويًا في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الشفافية، حيث يُعد عنصرًا أساسيًا في مكافحة الفساد من خلال نشر المعلومات وضمان تدفقها، مما يعزز التواصل بين المواطنين والمسؤولين. [٧٤]

الفرع الثاني: الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد

تُعد الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد (أو المخبرين) ضمانة إدارية حيوية، إذ تشجع الأفراد والموظفين على كشف الممارسات الفاسدة دون الخوف من الانتقام أو الإجراءات التعسفية، وإن توفير بيئة آمنة للإبلاغ يساهم بشكل كبير في الكشف المبكر عن الجرائم الإدارية، ويعمل كرادع قوي ضد من تسول له نفسه استغلال منصبه للمصلحة الخاصة. فالمبلغون هم خط الدفاع الأول في المعركة ضد الفساد، وحمايتهم تعزز من فعالية الأجهزة الرقابية وتدعم سيادة القانون. ومن منظور أعمق، فإن حماية المبلغين هي التجسيد العملي لمبدأ الشفافية؛ فليس كافيًا وجود المعلومات، بل يجب ضمان وجود قنوات آمنة لتدفقها من الداخل إلى أجهزة الرقابة.[٧٥]

في العراق، أولى المشرع اهتمامًا خاصًا بهذه الضمانة، حيث صدر قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجنى عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧، وبموجب هذا القانون، يمكن للشخص المشمول بأحكامه أن يطلب وضعه تحت الحماية إذا كان هناك خطر على حياته أو سلامته الجسدية أو مصالحه الأساسية، أو على أفراد أسرته، نتيجة لإدلائه بشهادته أو خبرته أو أقواله في دعوى جزائية. وتتولى هيئة النزاهة، بالتعاون مع الجهات القضائية والأمنية، توفير هذه الحماية التي قد تشمل إخفاء هوية المبلغ وبياناته الشخصية. [٧٦]

وإلى جانب الحماية القانونية، تقدم بعض التشريعات حوافز للمبلغين، مثل تخفيف العقوبة عن المتهم الذي يقدم عونًا كبيرًا للسلطات المختصة في عمليات التحقيق والملاحقة، وقد تصل إلى منحه الحصانة أثناء ذلك. كما أن الإخبار عن جرائم الفساد يُعد واجبًا على كل موظف عام علم بوقوعها، ويعاقب القانون الممتنع عن الإخبار. هذه الإجراءات مجتمعة تهدف إلى كسر حاجز الخوف والصمت الذي غالبًا ما يحيط بجرائم الفساد، وتشجع على قيام المواطنين بدورهم الرقابي الفعال. [٧٧]

وعلى الصعيد الدولي، تؤكد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي صادق عليها كل من العراق ومصر، على ضرورة اتخاذ الدول الأطراف تدابير تشريعية وإدارية مناسبة لتوفير حماية فعالة للشهود والخبراء والمبلغين من أي انتقام أو ترهيب محتمل، وتشمل هذه الحماية عدم الكشف عن هويتهم، وتوفير الحماية الجسدية لهم ولأقاربهم، وتجريم أي محاولة للانتقام منهم. وفي مصر، تتلقى هيئة الرقابة الإدارية الشكاوى من المواطنين وتعمل على فحصها والتحقيق فيها، مما يوفر قناة رسمية للإبلاغ عن الفساد، ورغم عدم وجود قانون مستقل ومفصل للحماية كما في العراق فإن هذه الوظيفة تمثل التطبيق العملي لمبدأ تشجيع الإبلاغ. [٧٨]

الخاتمة

يمثل هذا البحث تحليلاً مقارناً لآليات مكافحة الجريمة الإدارية غير العقابية في العراق ومصر، حيث خلص إلى أن مكافحة الفساد تتطلب تجاوز النهج العقابي التقليدي نحو تبني سياسة وقائية شاملة. وقد تم تصميم هذه السياسات الوقائية في كلا البلدين لتعتمد على الرقابة المسبقة، وتعزيز الشفافية، وترسيخ النزاهة كمحاور أساسية للحكم الرشيد. ومع ذلك، تتضح الفجوة بين الطموح التشريعي والفعالية التطبيقية، والتي تتأثر بشكل مباشر بالبيئة السياسية والمؤسسية لكل دولة، قد جاءت على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

١. يتشارك كل من العراق ومصر في الفلسفة القائمة على أن مكافحة الفساد والجريمة الإدارية تتطلب نهجاً شاملاً يجمع بين الإجراءات الوقائية والتدابير غير العقابية، بدلاً من الاقتصار على العقاب.

٢.تبنى كلا البلدين إطاراً مؤسسياً متخصصاً لتعزيز الرقابة، حيث تم إنشاء هيئات رقابية مستقلة قانونياً (كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية في العراق، وهيئة الرقابة الإدارية في مصر)، وصادقا على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد.

٣. يعتمد النظامان على آليات وقائية غير عقابية مركزية، أبرزها تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة، وتفعيل آلية الإفصاح عن الذمة المالية للمسؤولين كأداة لكشف الثراء غير المشروع، إلى جانب أهمية حماية المبلغين لكسر حاجز الخوف.

٤.تظهر التحديات الجوهرية في العراق، حيث تتأثر فعالية المؤسسات الرقابية سلباً بالتدخلات السياسية ونظام المحاصصة السياسية الذي أُقر بعد عام ٢٠٠٣، مما يضعف استقلاليتها ويقلل من قدرتها على إحداث الأثر المرجو.

٥. تُعد النتيجة الأهم هي أن فعالية الآليات غير العقابية لمكافحة الجريمة الإدارية لا تتوقف على جودة النصوص القانونية وحدها، بل هي محصلة مباشرة لمدى توفر الإرادة السياسية الصادقة، وضمان الاستقلالية التامة للمؤسسات الرقابية عن الضغوط الخارجية.

ثانياً: التوصيات

١.يجب تعزيز استقلالية المؤسسات الرقابية، مثل هيئة النزاهة وهيئات الرقابة الإدارية والمالية، وضمان عدم تدخل الجهات السياسية في عملها، خاصة في العراق، من خلال إلغاء أي تأثير لنظام المحاصصة عليها، لضمان الحيادية والفعالية .

٢. من الضروري تبسيط إجراءات العمل الإداري لتقليل الروتين والبيروقراطية الذي يزيد من فرص الفساد، مع العمل على توفير التدريب المستمر للكوادر البشرية لتحسين قدرتها على إجراء عمليات تدقيق شاملة وفعالة، وتحسين الإمكانيات التقنية باستخدام أحدث أدوات الرقابة.

[١] ـ أحمد، نهال حسن إبراهيم، آليات مكافحة المالي والإداري في العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد٨، ٢٠١٩، ص١٩٧.

[٢] ـ علي، رزق سعد، الإختصاص المستحدث لهيئة الرقابة الإدارية بالكشف عن الجرائم ومرتكبيها ودوره في الحد من جرائم الفساد، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد٥٣، العدد٣، ص٢٧٤.

[٣] ـ الكريطي، علي وادي عبد علي، دور المؤسسات الرقابية في ضبط الأداء الحكومي في العراق، مجلة الجامعة العراقية، المجلد٧٣، العدد٣، ٢٠٢٥، ص٣٣٧.

[٤] ـ كاظم، رامي أحمد، دور السياسة الوقائية في مواجهة جرائم الفساد المنظم، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية، العدد٢٥، ٢٠٢٤، ص ٢٥١.

[٥] ـ الكريطي، دور المؤسسات الرقابية في ضبط الأداء الحكومي في العراق، مرجع سابق، ص٣٣٧.

[٦] ـ السيد، عادل، دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري، مرجع سابق، ص١٠٨.

[٧] ـ السيد، دور هيئة الرقابة الإدارية، مرجع سابق، ص١٠٩.

[٨] ـ السيد، عادل السيد محمد، دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، المجلد٢، العدد١، ٢٠٢٥، ص١١٠.

[٩] ـ خليف، مرجع سابق، ٧٥.

[١٠] ـ السيد، عادل، دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري، مرجع سابق، ص١١٥.

[١١] ـ أبو زويدة، سامي لطفي محمد، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري مخالفة مبدأ المشروعية سبباً، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد٤٣، ٢٠٢٣، ص٤٧٤٩.

[١٢] ـ الفتلاوي، إيناس عباس بونس، مظاهر الفساد الإداري والمالي وسبل مواجهته.. دراسة نظرية، هيئة النزاهة، دائرة التحقيقات، العدد١٠، ٢٠١٧، ص١٩٠.

[١٣] ـ عبد الوهاب، أمل محمد، دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة افساد المالي دراسة تحليلية لعينة من العاملين في المصارف الحكومية والأهلية في محافظة كربلاء، وزار التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد قيم العلوم المالية والمصرفية، ٢٠٢٢، ص٢٥ـ ص٣٤.

[١٤] ـ الفتلي، إيثار عبود كاظم، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والإجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، ٢٠٠٩، ص٢٥.

[١٥]- صكب، نور علي؛ محمد، سامي مدب، المنظمة السياسية والقانونية لمكافحة الفساد في العراق، مجلة النزاهة للبحوث والدراسات، ٢٠٢١، ص١٥٩.

[١٦]. عباس، علي حسين، الرقابة على المال العام في العراق: التحديات والحلول، منشورات جامعة بغداد، ط٢، ٢٠١٨، ص١١٢.

[١٧]. حازم، كاظم، الفساد المالي والإداري في العراق: الأسباب والمعالجات، المجمع العلمي العراقي، ط١، ٢٠١٧، ص٧٥.

[١٨]. العبيدي، محمد نوري، الرقابة المالية في القانون العراقي (دراسة مقارنة)، دار الحكمة، بغداد، ط١، ٢٠١٥، ص١٢٠.

[١٩]- أبو الدهب، أحمد جلال، دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مكافحة الفساد"، مجلة البحوث القانونية، العدد ١٥، جامعة القاهرة، ٢٠١٩، ص ٧٢.

[٢٠]- فوزي، إبراهيم، الهيئات الرقابية ودورها في تحقيق النزاهة، دار الشروق للنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٢٠، ص ١١٥.

[٢١]- لطفي، أمين، تقييم وتطوير دور الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة المحاسبية على الأموال العامة، مرجع سابق، ص٤٩.

[٢٢]. عوض، باسم نعيم، الرقابة المالية للجهاز المركزي للمحاسبات (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، 2010، ص٥٦.

[٢٣]- العميري، خالد حمدان سعيد، دور أجهزة الرقابة الإدارية في مقاومة الفساد الإداري (دراسة مقارنة)، د. د، د . ط، ٢٠٢١، ص٤٣.

[٢٤]- علي، أحمد؛ حسين، محمد، الفساد الإداري وآثاره على التنمية الاقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ط١، ٢٠١٩، ص٨٣.

[٢٥]- العجيلي، صالح عبد عايد؛ المنديل، ناظر أحمد، دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري، مجلة العلوم القانونية، العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد تحت عنوان" الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول" للمدة ١٣ -١٤- ١١- ٢٠١٨، ص٢٠٩.

[٢٦]- العجيلي، مرجع سابق، ص٢٢١.

[٢٧]- البهجي، عصام أحمد، الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط١، ٢٠١٤، ص٣٢.

[٢٨]- الكريطي، مرجع سابق، ص ٣٥٠.

[٢٩]- الكريطي، مرجع سابق، ص ٣٥٢.

[٣٠]- رؤوف، مرجع سابق، ص١٥.

[٣١]- علي، الإختصاص المستحدث لهيئة الرقابة الإدارية بالكشف عن الجرائم ومرتكبيها ودوره في الحد من جرائم الفساد، مرجع سابق، ص٢٧٦.

[٣٢]- علي، مرجع سابق، ص٢٩٧.

[٣٣]- أبوزويدة، مرجع سابق، ص٤٧٧٢.

[٣٤]- أبوزويدة، مرجع سابق، ص٤٧٥١.

[٣٥]- المطيري، فيصل طلع، معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة العلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية، ٢٠٠٨، ص ٦٨.

[٣٦]- غيدان، رعد كاظم، الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في العراق، هيئة النزاهة، ط١، ٢٠١٤، ص ٤.

[٣٧]- هجيج، حسون عبيد؛ عبيد، محمد حسون، هيئة النزاهة ودورها في مكافحة جرائم الفساد، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، د . ع ، ص٦٧.

[٣٨]- الخزعلي، مرجع سابق، ص٢١.

[٣٩]- غيدان، مرجع سابق، ص ٤.

[٤٠]- السيد، عادل، دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري، مرجع سابق، ص١١٩.

[٤١]- تنص المادة ٢١٨ من الدستور المصري لعام٢٠١٩ المعدل على أنه :"تلتزم الدولة ب مكافحة الفساد ، ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك، وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد ، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضمانا لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لـ مكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون".

[٤٢]- السيد، عادل، دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري، مرجع سابق، ص١٢٠.

[٤٣]- محمد، هيمن عبد الله، بدائل العقوبات السالبة للحرية ودورها في تطوير السياسة العقابية، المؤتمر العلمي الثالث عشر ... الإصلاح التشريعي وآفاق التجديد والإبتكار، جامعة النهرين، المجلد١، العدد٦، ص٢٠٨.

[٤٤]- كاظم، رامي، دور السياسة الوقائية في مواجهة جرائم الفساد المنظم، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، ٢٠٢٤، ص٤٣.

[٤٥]- حسن، به بمان جلال، الرقابة الإدارية من ضمانات الموظف العام الواردة في القوانين الإدارية، دراسة في القانون العراقي والمصري والقانون الفرنسي، المجلة القانونية، العدد٧، ٢٠١٩، ص٣٩٢٣.

[٤٦]- جمال الدين، سامي، الرقابة على اعمال الإدارة، منشاة المعارف، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٢، ص٢٢٥.

[٤٧]- الخزعلي، آلاء شمس الله نور الله، الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة وأساليب الرقابة المعتمد للمصروفات العامة والإيرادات العامة، ورقة بحثية مقدمة إلى الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، ٢٠١٣، ص٦.

[٤٨]- بسيوني، عبد الغني، أصول الإدارة العامة، الدار الجامعية، بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص ٣٨٤.

[٤٩]- الكريطي، مرجع سابق، ص٣٤٠.

[٥٠]- صكب، المنظمة السياسية والقانونية لمكافحة الفساد في العراق، مرجع سابق، ص١٥٣؛ مصلح، مرجع سابق، ص١٢٧.

[٥١]- الكريطي، مرجع سابق، ص٣٤٨.

[٥٢]- صكب، مرجع سابق، ص١٦٢.

[٥٣]- رؤوف، مرجع سابق، ص٥.

[٥٤]- الكريطي، مرجع سابق، ص٣٤٩.

[٥٥]- أبوزويدة، مرجع سابق، ص٤٧٦٦.

[٥٦]- السيد، عادل، دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري، مرجع سابق، ص١٧٣.

[٥٧]- أبوزويدة، مرجع سابق، ص٤٨٠٢.

[٥٨]- أبوزويدة، مرجع سابق، ص٤٨٠٢.

[٥٩]. يعتمد المشرع المصري على منظومة تشريعية متكاملة لمكافحة الفساد وضمان سلامة الوظيفة العامة، تتوافق مع التزاماته الدولية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة. تشمل هذه المنظومة قوانين تُجرم أفعال الفساد (مثل الرشوة، الاختلاس، والتزوير)، وقوانين تُنظم عمل الأجهزة الرقابية (مثل الرقابة الإدارية والمحاسبات)، بالإضافة إلى تشريعات إجرائية وتأديبية وقوانين خاصة بالكسب غير المشروع وغسل الأموال، مما يغطي كافة التدابير الوقائية والجنائية المطلوبة لحماية المال العام.

[٦٠]. تُعد الرقابة الإدارية بناءً على التظلم آلية للرقابة الذاتية تتيح لصاحب الشأن مراجعة القرارات الإدارية. يتنوع التظلم إلى ولائي يُقدَّم للجهة مصدرة القرار، ورئاسي يُقدَّم للرئيس الإداري الذي يملك سلطة التعديل أو الإلغاء. وقد يُحال النظر في التظلم إلى لجنة متخصصة، وهي الطريقة المُفضلة لضمان الكفاءة والحيادية النسبية، والتظلم قد يكون اختيارياً أو إلزامياً (شرطاً لقبول الدعوى القضائية)، ويمتاز بأنه إجراء سهل ويسير يُجنّب الأفراد تعقيدات التقاضي. ورغم مزاياه في شموله للمشروعية والملاءمة، فإنه يبقى رقابة ذاتية تضع الإدارة في موقف الخصم والحكم، مما يجعله غير كافٍ وحده لحماية الحقوق والحريات بشكل كامل. أحمد، علي جواد، القضاء الإداري، دار العتاك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥، ص٥.

[٦١]- كريم، شيروان زيدان، الرقابة القضائية المطبقة على القرار الإداري، مجلة الجامعة العراقية، المجلد٣، العدد٦٩، ص٢٨٠.

[٦٢]- الخزعلي، آلاء شمس الله نور الله، الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة وأساليب الرقابة المعتمد للمصروفات العامة والإيرادات العامة، ورقة بحثية مقدمة إلى الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، ٢٠١٣، ص٦.

[٦٣]- سلامة، شعبان عبد الحكيم عبد العليم، تصحيح عيب عدم الإختصاص في القرار الإداري دراسة تحليلية مقارنة في ضوء أحكام القضاء الإداري المصري، المجلة القانونية، المجلد٩، العدد١، ص٢٢٩- ٢٨٢.

[٦٤]- خربوط، عامر زغير، القرار الإداري الشفعي في العراق، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة ميسان، كلية القانون/ القسم العام، ٢٠٢٢، ص٣١.

[٦٥]- خليفة، عبد العزيز محسن، النظام القانوني لإجراءات فرض العقوبات الإنضباطية في العراق، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، المجلد١٦، العدد٤، ج١، ٢٠٢٣، ص٢١٤٦.

[٦٦]- قطاطو، عبد العزيز محمد إبراهيم، ضمانات المساءلة التأديبية للموظف العام في ظل قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد٦٨، ٢٠١٩، ص٦٥٦.

[٦٧]- المري، راشد محمد حمد، مواجهة جرائم الفساد الإداري والمالي دراسة تحليلية تأصيلية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد٥٧، العدد٤، ٢٠٢٣، ص٥٥٢-٥١٥.

[٦٨]- قطاطو، مرجع سابق، ص٦٥٩.

[٦٩]- المري، مرجع سابق، ص٥١٩.

[٧٠]- العجيلي، مرجع سابق، ص٢٣٩.

[٧١]- ماجدي، محمد نور الدين، دور الشفافية في مكافحة الفساد الإداري في تعزيز حقوق المواطن العراقي، مجلة الجامعة العراقية، المجلد٧٢، العدد٥، ٢٠٢٤، ص٢٢٢.

[٧٢]- غيدان، رعد كاظم، الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في العراق، ٢٠١٠- ٢٠١٤، هيئة النزاهة، ط١، ٢٠١٥، ص٢٤.

[٧٣]. جاءت هذه الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تنفيذاً مباشراً للمتطلبات الدستورية المصرية، وتحديداً المادة (٢١٨) من الدستور. تُوجب هذه المادة على الدولة اتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الفساد، وتُلزم جميع الهيئات

والأجهزة الرقابية المختصة بضرورة التنسيق والتعاون المشترك فيما بينها. الهدف من هذا التنسيق هو تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية في جميع مستويات العمل الحكومي. كما تهدف المادة إلى ضمان حسن أداء الوظيفة العامة وحماية حقوق المواطنين، مع التركيز بشكل خاص على الحفاظ على المال العام من أي تعدٍ أو إهدار. وقد نص الدستور صراحة على وجوب وضع استراتيجية وطنية شاملة لهذه الغاية، ومتابعة تنفيذها بفاعلية بالشراكة مع كافة الجهات المعنية، وفقاً للإطار القانوني الذي يحدده المشرع. وبذلك، تشكل هذه المادة الأساس الدستوري والشرعي لجميع الجهود الرامية لمكافحة الفساد في مصر.

[٧٤]- بدر الدين، هشام عبد السيد الصافي، الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد١٠، العدد١، ص٨٧.

[٧٥]- شرايرية، نادية، الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد في القانون الدولي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد٧، العدد٢، ٢٠٢١، ص١٢٨٠.

[٧٦]- عبد هيثم صالح، الآثار الناشئة عن الحماية للمتعاونين مع أجهزة العدالة الجنائية الإلتزامات والحقوق، مجلة كلية دجلة الجامعة، دراسات قانونية، المجلد٥، العدد١، ٢٠٢٢، ص٢٥.

[٧٧]- خلف، زهير خريبط، مواجهة الجرائم الاقتصادية في التشريع العراقي، مجلة دراسات البصرة، السنة٢٠، العدد٦٠، ٢٠٢٥، ص ٢٧٣. شرايرية، مرجع سابق، ص١٢٨٣.

[٧٨]. انضمت مصر إلى الاتفاقية في أواخر عام ٢٠٠٣، وتعمل بجد لتنفيذ بنودها، كما أنها ترأست في فترات سابقة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية (مثل الدورة التاسعة)، وانضم العراق إلى الاتفاقية بعد إصدار مجلس النواب للقانون رقم (٣٥ لسنة ٢٠٠٧)، وتم الانضمام الفعلي في مارس ٢٠٠٨، وبذلك، تقع على كلا الدولتين التزامات دولية بتنفيذ أحكام الاتفاقية، والتي تشمل التدابير الوقائية، وتجريم أفعال الفساد، وتفعيل التعاون الدولي، واسترداد الأصول، وحماية الشهود.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب والرسائل العلمية

١.أحمد، علي جواد. *القضاء الإداري*. ط١، دار العتاك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢.بسيوني، عبد الغني. *أصول الإدارة العامة*. ط١، الدار الجامعية، بيروت، ٢٠١٠.

٣.البهجي، عصام أحمد. *الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري*. ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤.

٤.حازم، كاظم. *الفساد المالي والإداري في العراق: الأسباب والمعالجات*. ط١، المجمع العلمي العراقي، ٢٠١٧.

٥.جمال الدين، سامي. *الرقابة على أعمال الإدارة*. ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢.

٦.خربوط، عامر زغير. *القرار الإداري الشفعي في العراق، دراسة مقارنة* (رسالة ماجستير، جامعة ميسان، كلية القانون/ القسم العام، ٢٠٢٢).

٧.العبيدي، محمد نوري. *الرقابة المالية في القانون العراقي (دراسة مقارنة)*. ط١، دار الحكمة، بغداد، ٢٠١٥.

٨.عوض، باسم نعيم. *الرقابة المالية للجهاز المركزي للمحاسبات (دراسة مقارنة)*. ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

٩.عباس، علي حسين. *الرقابة على المال العام في العراق: التحديات والحلول*. ط٢، منشورات جامعة بغداد، ٢٠١٨.

١٠.عبد الوهاب، أمل محمد. *دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد المالي دراسة تحليلية لعينة من العاملين في المصارف الحكومية والأهلية في محافظة كربلاء* (رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، ٢٠٢٢).

١١.علي، أحمد؛ وحسين، محمد. *الفساد الإداري وآثاره على التنمية الاقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية*. ط١، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٩.

١٢.العميري، خالد حمدان سعيد. *دور أجهزة الرقابة الإدارية في مقاومة الفساد الإداري (دراسة مقارنة)*. د. ط، ٢٠٢١.

١٣.غيدان، رعد كاظم. *الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في العراق*. ط١، هيئة النزاهة، ٢٠١٤.

١٤.غيدان، رعد كاظم. *الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في العراق، ٢٠١٠- ٢٠١٤*. ط١، هيئة النزاهة، ٢٠١٥.

١٥.الفتلي، إيثار عبود كاظم. *الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والإجتماعية في بلدان مختارة* (رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، ٢٠٠٩).

١٦.فوزي، إبراهيم. *الهيئات الرقابية ودورها في تحقيق النزاهة*. ط١، دار الشروق للنشر، القاهرة، ٢٠٢٠.

١٧.كاظم، رامي أحمد. *دور السياسة الوقائية في مواجهة جرائم الفساد المنظم* (رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، ٢٠٢٤).

١٨.المطيري، فيصل طلع. *معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد* (رسالة ماجستير، جامعة العلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية، ٢٠٠٨).

ثانياً: البحوث والدوريات والمقالات

١.أبو الدهب، أحمد جلال. "دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مكافحة الفساد." *مجلة البحوث القانونية*، العدد ١٥، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.

٢.أبو زويدة، سامي لطفي محمد. "دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري مخالفة مبدأ المشروعية سبباً." *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، العدد ٤٣، ٢٠٢٣.

٣.أحمد، نهال حسن إبراهيم. "آليات مكافحة المالي والإداري في العراق." *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية*، العدد ٨، ٢٠١٩.

٤.بدر الدين، هشام عبد السيد الصافي. "الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري." *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، المجلد ١٠، العدد ١.

٥.حسن، به بمان جلال. "الرقابة الإدارية من ضمانات الموظف العام الواردة في القوانين الإدارية، دراسة في القانون العراقي والمصري والقانون الفرنسي." *المجلة القانونية*، العدد ٧، ٢٠١٩.

٦.الخزعلي، آلاء شمس الله نور الله. "الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة وأساليب الرقابة المعتمد للمصروفات العامة والإيرادات العامة." (ورقة بحثية مقدمة إلى الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، ٢٠١٣).

٧.خلف، زهير خريبط. "مواجهة الجرائم الاقتصادية في التشريع العراقي." *مجلة دراسات البصرة*، السنة ٢٠، العدد ٦٠، ٢٠٢٥.

٨.خليفة، عبد العزيز محسن. "النظام القانوني لإجراءات فرض العقوبات الإنضباطية في العراق." *مجلة أوروك للعلوم الإنسانية*، المجلد ١٦، العدد ٤، ج١، ٢٠٢٣.

٩.الكريطي، علي وادي عبد علي. "دور المؤسسات الرقابية في ضبط الأداء الحكومي في العراق." *مجلة الجامعة العراقية*، المجلد ٧٣، العدد ٣، ٢٠٢٥.

١٠.سلامة، شعبان عبد الحكيم عبد العليم. "تصحيح عيب عدم الإختصاص في القرار الإداري دراسة تحليلية مقارنة في ضوء أحكام القضاء الإداري المصري." *المجلة القانونية*، المجلد ٩، العدد ١.

١١.السيد، عادل السيد محمد. "دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري." *مجلة الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية*، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٢٥.

١٢.شرايرية، نادية. "الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد في القانون الدولي." *مجلة الدراسات القانونية المقارنة*، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢١.

١٣.صكب، نور علي؛ ومحمد، سامي مدب. "المنظمة السياسية والقانونية لمكافحة الفساد في العراق." *مجلة النزاهة للبحوث والدراسات*، ٢٠٢١.

١٤.عبد هيثم صالح. "الآثار الناشئة عن الحماية للمتعاونين مع أجهزة العدالة الجنائية الإلتزامات والحقوق." *مجلة كلية دجلة الجامعة، دراسات قانونية*، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠٢٢.

١٥.العجيلي، صالح عبد عايد؛ والمنديل، ناظر أحمد. "دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري." *مجلة العلوم القانونية*، العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام، ٢٠١٨.

١٦.علي، رزق سعد. "الإختصاص المستحدث لهيئة الرقابة الإدارية بالكشف عن الجرائم ومرتكبيها ودوره في الحد من جرائم الفساد." *مجلة البحوث القانونية والإقتصادية*، المجلد ٥٣، العدد ٣.

١٧.الفتلاوي، إيناس عباس بونس. "مظاهر الفساد الإداري والمالي وسبل مواجهته.. دراسة نظرية." *هيئة النزاهة، دائرة التحقيقات*، العدد ١٠، ٢٠١٧.

١٨.قطاطو، عبد العزيز محمد إبراهيم. "ضمانات المساءلة التأديبية للموظف العام في ظل قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية." *مجلة البحوث القانونية والإقتصادية*، العدد ٦٨، ٢٠١٩.

١٩.كاظم، رامي أحمد. "دور السياسة الوقائية في مواجهة جرائم الفساد المنظم." *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية*، العدد ٢٥، ٢٠٢٤.

٢٠.كريم، شيروان زيدان. "الرقابة القضائية المطبقة على القرار الإداري." *مجلة الجامعة العراقية*، المجلد ٣، العدد ٦٩.

٢١.ماجدي، محمد نور الدين. "دور الشفافية في مكافحة الفساد الإداري في تعزيز حقوق المواطن العراقي." *مجلة الجامعة العراقية*، المجلد ٧٢، العدد ٥، ٢٠٢٤.

٢٢.المري، راشد محمد حمد. "مواجهة جرائم الفساد الإداري والمالي دراسة تحليلية تأصيلية." *مجلة البحوث القانونية والإقتصادية*، المجلد ٥٧، العدد ٤، ٢٠٢٣.

٢٣.محمد، هيمن عبد الله. "بدائل العقوبات السالبة للحرية ودورها في تطوير السياسة العقابية." *المؤتمر العلمي الثالث عشر... الإصلاح التشريعي وآفاق التجديد والإبتكار*، جامعة النهرين، المجلد ١، العدد ٦.

٢٤.هجيج، حسون عبيد؛ وعبيد، محمد حسون. "هيئة النزاهة ودورها في مكافحة جرائم الفساد." *مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات*.

ثالثاً: الوثائق والتشريعات الرسمية

١.اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UN Convention against Corruption).

٢.الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (تنفيذ مباشر للمتطلبات الدستورية المصرية).

٣.الدستور المصري لعام ٢٠١٩ المعدل، المادة ٢١٨.

٤.المنظومة التشريعية المصرية لمكافحة الفساد وضمان سلامة الوظيفة العامة.

List of Sources and References

First: Books and Theses

1. Ahmed, Ali Jawad. Administrative Judiciary. 1st ed., Dar Al-Atak for Book Production, Cairo, 2005.
2. Basyouni, Abdel Ghani. Principles of Public Administration. 1st ed., University Press, Beirut, 2010.
3. Al-Bahji, Essam Ahmed. Transparency and its Impact on Combating Administrative Corruption. 1st ed., Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2014.
4. Hazem, Kazem. Financial and Administrative Corruption in Iraq: Causes and Solutions. 1st ed., Iraqi Scientific Academy, 2017.
5. Jamal Al-Din, Sami. Oversight of Administrative Actions. 1st ed., Al-Ma'arif Establishment, Alexandria, 1982.
6. Kharbout, Amer Zughair. The Administrative Decision in Iraq: A Comparative Study (Master's Thesis, University of Maysan, College of Law/General Department, 2022).
7. Al-Ubaidi, Muhammad Nouri. Financial Oversight in Iraqi Law (A Comparative Study). 1st ed., Dar Al-Hikma, Baghdad, 2015.
8. Awad, Basim Naeem. Financial Oversight of the Central Auditing Organization (A Comparative Study). 1st ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2010.
9. Abbas, Ali Hussein. Oversight of Public Funds in Iraq: Challenges and Solutions. 2nd ed., University of Baghdad Publications, 2018.
10. Abdul Wahab, Amal Muhammad. The Role of Financial Oversight in Reducing the Phenomenon of Financial Corruption: An Analytical Study of a Sample of Employees in Government and Private Banks in Karbala Governorate (Master's Thesis, University of Karbala, College of Administration and Economics, 2022).
11. Ali, Ahmed; and Hussein, Muhammad. Administrative Corruption and its Effects on Economic and Social Development in Arab Countries. 1st ed., Arab Center for Research and Studies, Cairo, 2019.
12. Al-Amiri, Khalid Hamdan Saeed. The Role of Administrative Oversight Bodies in Combating Administrative Corruption (A Comparative Study). n.d., 2021.

13. Ghaidan, Raad Kadhim. National Strategy for Protecting Integrity and Combating Corruption in Iraq. 1st ed., Commission of Integrity, 2014.
14. Ghaidan, Raad Kadhim. National Strategy for Protecting Integrity and Combating Corruption in Iraq, 2010-2014. 1st ed., Commission of Integrity, 2015.
15. Al-Fatli, Ithhar Aboud Kadhim. Administrative and Financial Corruption and its Economic and Social Effects in Selected Countries (Master's Thesis, University of Karbala, College of Administration and Economics, 2009).
16. Fawzi, Ibrahim. Oversight Bodies and their Role in Achieving Integrity. 1st ed., Dar Al-Shorouk Publishing, Cairo, 2020.
17. Kadhim, Rami Ahmed. The Role of Preventive Policy in Confronting Organized Corruption Crimes (Master's Thesis, College of Law and Political Science, Iraqi University, 2024).
18. Al-Mutairi, Faisal Tala'. Obstacles to Implementing the National Strategy for Protecting Integrity and Combating Corruption (Master's Thesis, University of Security Sciences, Department of Criminal Justice, 2008).

Second: Research, Periodicals, and Articles

1. Abu Al-Dahab, Ahmed Jalal. "The Role of the Central Auditing Organization in Combating Corruption." Journal of Legal Research, Issue 15, Cairo University, 2019.
2. Abu Zwaida, Sami Lotfi Muhammad. "The Role of Oversight Bodies in Combating Administrative Corruption: Violation of the Principle of Legality as a Cause." Journal of Jurisprudential and Legal Research, Issue 43, 2023.
3. Ahmed, Nihal Hassan Ibrahim. "Mechanisms for Combating Financial and Administrative Corruption in Iraq." Journal of the College of Law and Political Science, Issue 8, 2019.
4. Badr Al-Din, Hisham Abdel-Sayed Al-Safi. "Administrative Transparency and Combating Administrative Corruption." Journal of Legal and Political Research and Studies, Volume 10, Issue 1.

5. Hassan, Bahman Jalal. "Administrative Oversight as a Guarantee for Public Employees in Administrative Laws: A Study of Iraqi, Egyptian, and French Law." *The Legal Journal*, Issue 7, 2019.
6. Al-Khazali, Alaa Shams Allah Nour Allah. "Oversight of the Implementation of the General Budget and the Methods of Control Adopted for Public Expenditures and Public Revenues." (Research paper submitted to Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, 2013).
7. Khalaf, Zuhair Khuraibat. "Confronting Economic Crimes in Iraqi Legislation." *Basra Studies Journal*, Year 20, Issue 60, 2025.
8. Khalifa, Abdul Aziz Mohsen. "The Legal System of Procedures for Imposing Disciplinary Penalties in Iraq." *Uruk Journal of Human Sciences*, Volume 16, Issue 4, Part 1, 2023.
9. Al-Kuraity, Ali Wadi Abdul Ali. "The Role of Oversight Institutions in Regulating Government Performance in Iraq." *Journal of the Iraqi University*, Volume 73, Issue 3, 2025.
10. Salama, Shaaban Abdul Hakim Abdul Aleem. "Correcting the Defect of Lack of Jurisdiction in Administrative Decisions: A Comparative Analytical Study in Light of the Rulings of the Egyptian Administrative Judiciary." The Legal Journal, Volume 9, Issue 1.

11. El-Sayed, Adel El-Sayed Mohamed. "The Role of the Administrative Control Authority in Combating Administrative Corruption." The Journal of Law for Legal and Economic Research, Volume 2, Issue 1, 2025.
12. Sharayriya, Nadia. "Legal Protection for Whistleblowers in International Law." The Journal of Comparative Legal Studies, Volume 7, Issue 2, 2021.
13. Sakab, Nour Ali; and Mohamed, Sami Madab. "The Political and Legal Framework for Combating Corruption in Iraq." The Integrity Journal for Research and Studies, 2021.
14. Abdel Haitham Saleh. "The Implications of Protection for Those Cooperating with Criminal Justice Agencies: Obligations and Rights." The Journal of Dijlah University College, Legal Studies, Volume 5, Issue 1, 2022.
15. Al-Ajili, Saleh Abdel Ayed; and Al-Mandeel, Nazir Ahmed. "The Role of Transparency in Reducing Administrative Corruption." Journal of Legal Sciences, Special Issue for Public Law Conference Research, 2018.
16. Ali, Rizq Saad. "The Newly Established Jurisdiction of the Administrative Control Authority to Uncover Crimes and Their Perpetrators and Its Role in Reducing Corruption Crimes." Journal of Legal and Economic Research, Volume 53, Issue 3.
١٧. Al-Fatlawi, Inas Abbas Bounes. "Manifestations of Administrative and Financial Corruption and Ways to Confront It: A Theoretical Study." Integrity Commission, Investigations Department, Issue 10, 2017.
18. Qattato, Abdul Aziz Muhammad Ibrahim. "Guarantees of Disciplinary Accountability for Public Employees under Civil Service Law No. 81 of 2016 and its Implementing Regulations." Journal of Legal and Economic Research, Issue 68, 2019.
19. Kadhim, Rami Ahmed. "The Role of Preventive Policy in Combating Organized Corruption Crimes." Journal of the College of Law and Political Science at the Iraqi University, Issue 25, 2024.
20. Karim, Shirwan Zaidan. "Judicial Oversight Applied to Administrative Decisions." Journal of the Iraqi University, Volume 3, Issue 69.

21. Majdi, Muhammad Nour El-Din. "The Role of Transparency in Combating Administrative Corruption in Promoting the Rights of Iraqi Citizens." Journal of the Iraqi University, Volume 72, Issue 5, 2024.
22. Al-Marri, Rashid Muhammad Hamad. "Confronting Administrative and Financial Corruption Crimes: An Analytical and Fundamental Study." Journal of Legal and Economic Research, Volume 57, Issue 4, 2023.
23. Muhammad, Hayman Abdullah. "Alternatives to custodial sentences and their role in developing penal policy." The Thirteenth Scientific Conference... Legislative Reform and Prospects for Renewal and Innovation, Al-Nahrain University, Volume 1, Issue 6.
24. Hajij, Hassoun Obeid; and Obeid, Mohammed Hassoun. "The Integrity Commission and its Role in Combating Corruption Crimes." Journal of Integrity and Transparency for Research and Studies.
Third: Official Documents and Legislation
1. United Nations Convention against Corruption (UN Convention against Corruption).
2. National Anti-Corruption Strategy (Direct implementation of Egyptian constitutional requirements).

3. The 2019 Amended Egyptian Constitution, Article 218.
4 .The Egyptian Legislative System for Combating Corruption and Ensuring the Integrity of Public Office.